تقدموا باقتراح بقانون لتعديل تكاليف الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة

نواب : لابد من تدخل «تشريعي» لغل يد الحكومة عن زيادة الأسعار بمفردها

تقدم النواب د. عودة الرويعي وسعود الشويعر ود. خليل عبدالله واحمد الفضل وعدنان عبدالصمد بالاقتراح بقانون تعديل بعض احكام القانون رقم 79 لسنة 1959 بشان الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.

وجاء في مادته الأولى:

تعدل المادة الثانية من القانون رقم (79) لسنة 1995 في شان الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة لتصبح على الوجه التالي:

(تسري أحكام المادة الأولى على الأثمان التي تدفع مقابل الحصول على الخدمات والسلع التي تقدمها الهيئات العامة والمؤسسات العامة ذات الميزانية الملحقة والمستقلة ويستثنى من ذلك مقابل الانتفاع والرسوم المقررة طبقا لاتفاقيات دولية).

ونصت مادته الثانية على ان يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون ويسحب اي قرار حكومي في شان تحصيل اي زيادة في الرسوم والتكاليف المالية الصادرة ويلغى ما تم رفعه من دعم عن السلع والخدمات العامة قبل العمل بهذا القانون.

ونصت المذكرة التوضيحية على ان الدستور الكويتي حرص في المادة (134) مؤكدا حماية المواطن من احتمال تعسف السلطة التنفيذية في شان فرض الضرائب والرسوم والتكاليف او التعديل عليها حيث نصت على أن (إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى احد من ادائها كلها او بعضها في غير الأحوال المبينة بالقانون ولا يجوز تكليف احد باداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف إلا في حدود القانون).

واضافت المذكرة ان هذه الحماية الدستورية محصورة دستوريا في السلطة التشريعية وهو اختصاص أصيل غير قابل للتفويض وذلك طبقا للمادة (50) من الدستور والتي لا تجيز لأي سلطة النزول عن كل او بعض اختصاصها المنصوص عليه في الدستور حيث نصت هذه المادة على انه (يقوم نظام الحكم على اساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل او بعض اختصاصها المنصوص عليه في الدستور).

وبينت الفقرة الثانية من المادة (48) من الدستور تنظيم إعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة كل ذلك التزاما بالمبدأ العام الذي تقرره المادة (24) من الدستور من أن العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة.

وطبقا للقانون رقم (79) الصادر عام 1995 في شان منع اي زيادة في الرسوم على الخدمات التي تقدمها الدولة كالكهرباء والماء ورسوم الوزارات كالداخلية والصحة ورسوم المشتقات النفطية ووقود السيارات والرسوم التي تعرضها الهيئات المستقلة والملحقة كالبلدية وجامعة الكويت غير المشمولة بالقانون الحالي فقد لاحظنا ان هناك ثغرات في القانون الحالي تبيح للسلطة التنفيذية استغلال استخدام سلطتها في رفع الدعم عن بعض السلع بقرار منفرد كما حصل في عام 1996 من رفع قيمة المشتقات النفطية ومنها البنزين على المواطنين بادعاء ان هذا القانون لا يشمل السلع التي تقدمها الشركات المملوكة للدولة مثل شركات النفط التي تقدم خدمة البنزين وقد قامت السلطة التنفيذية بتكرار هذه الثغرة في القانون الحالي فرفعت أسعار البنزين من دون الرجوع لمجلس الأمة وعليه فإنه لا بد من تدخل التشريع (لغل) يد الحكومة عن زيادة الأسعار إلا بموافقة مجلس الأمة. وتم تعديل المادة الثانية حماية من تفرد الحكومة بإصدار اي قرار بإضافة او زيادة او رفع الدعم عن اي سلعة كما تمت إضافة مادة جديدة تتعلق بإلغاء اي قرار صدر عن الحكومة بزيادة او رفع الدعم عن اي سلعة او خدمة عامة بعد صدور القانون رقم (79) لسنة 1995 في شان الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وذلك لمنع الحكومة من التفرد في قراراتها واستغلالها اي ثغرة قانونية لتعديل او زيادة او رفع الدعم عن اي سلعة او خدمة تقدم للمواطنين.

عودة الرويعي

سعود الشويعر

عدنان عبدالصمد

طالبت الوزير أبل و«الرعاية السكنية» بالإسراع في فتح باب التخصيص للمنطقة

الهاشم : أتمنى أن تكون مخططات «جنوب عبد الله المبارك» نموذجية وتليق بالسكن

طالبت النائب صفاء الهاشم الوزير ياسر أبل والمؤسسة العامة للرعاية السكنية بالإسراع في « فتح باب التخصيص لمنطقة جنوب عبد الله المبارك في شهر ابريل 2017 من اجل الطلبات القديمة المقدمة 98 – 99 وما قبل ذلك » او اقرب وقت ممكن.

واردفت قائلة: اتمنى ان تكون جميع المخططات الخاصة بهذه المنطقة نموذجية وتليق بالسكن وبالمواطنين فقد سئمنا الأخطاء السكنية وعيوب بناء معيبه ومواد بناء رخيصة لا تليق بالمواطن الكويتي ولا بذوقه احتياجاته.

وقالت: فترة الانتظار الطويلة ارهقت المواطن نفسياً ومالياً وجيبه في حالة هلاك دائم من إيجارات مرتفعة ومتطلبات حياة واسرة

وطالبت الهاشم الحكومة ان تبلع « حبة شجاعة » وتدمج المشاريع الصغيرة من ضمن مخططات المدن الإسكانية الجديدة لخلق مدن قائمة بذاتها من مشاتل ومناحل ومقاهي واسواق من ضمن قطع المناطق سيكون افضل واجمل لخلق روح المدينة بسكانها بدل بلوكات اسمنتيه مظلمة حزينة لا يزينها إلا مظلات سيارات وحاويات بلدية

واختتمت الهاشم قائلة: مو معقولة ان يكون هناك مواطنين مازالوا بانتظار السكن ودخلوا تحت مظلة « متقاعدين » وما استقروا ببيوتهم امر غير منطقي ولا مقبول

صاحب السمو يؤكد دوماً ان القضية الإسكانية أولوية وكلنا أمل ان يكون التفكير الحكومي يتناسب مع بُعد النظر الي يرسمه لنا.

■ سئمنا من الأخطاء السكنية وعيوب البناء التى لا تليق بالمواطن الكويتي ولا بذوقه واحتياجاته

■ أطالب الحكومة بأن تبلع « حبة شجاعة »وتدمج المشاريع الصغيرة من ضمن مخططات المدن الإسكانية الجديدة

صفاء الهاشم

قبل المهلة المحددة التى تنتهي فى 11 يناير المقبل

لجنة الشباب : « خطة إستراتيجية » لرفع الإيقاف الرياضى عن الكويت

■ الفضل : تطوير الحركة الرياضية الكويتية هو الأساس وليس «رفع الإيقاف»

ناقشت لجنة شؤون الشباب والرياضة في مجلس الامة خلال اجتماعها الاول امس منهجية عملها ووضع خطة عمل من شقين الاول منهما يعني برفع الايقاف عن النشاط الرياضي المحلي الذي تنتهي مهلته في 11 يناير المقبل.

وقال مقرر اللجنة النائب احمد الفضل في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان الشق الثاني من خطة العمل يتعلق ببناء صناعة رياضية متكاملة "وهو ما يتطلب وقتا طويلا".

واضاف ان هذه "الخطة الاستراتيجية" جاءت بناء على التواصل مع الاتحادات التي اوقفت النشاط الرياضي الكويتي بغية رفعه مقابل التزامنا بالتقدم بقانون يراعي المواثيق الاولمبية والقوانين الدولية.

وأوضح ان الخطة تتضمن ايضا العمل على انجاز قانون اخر من شأنه خصخصة الرياضة على ان يأخذ بعين الاعتبار كل المحاذير السابقة التي تبديها الجهات الدولية.

وذكر ان تطوير الحركة الرياضية الكويتية هو الاساس وليس "رفع الايقاف" فضلا عن السعي الى نشر الوعي الرياضي المجتمعي.

وافاد الفضل ان اللجنة وجهت دعوة الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان سالم الحمود لحضور اجتماعها المقرر الثلاثاء المقبل وربما حضور اجتماعا اخر يوم الخميس.

وأشار الى ان الاجتماع يهدف الى استيضاح خطط الحكومة تجاه رفع الايقاف ومناقشتها ومحاولة مزجها مع المقترحات النيابية بغية الخروج بصيغة توافقية ترسل الى الاتحادات الدولية مضيفا انه "هنا ينتهي دور اللجنة" لاسيما ان الكتاب الموجه من قبل الحكومة للاتحادات الدولية "يكفي".

وأوضح ان لجنة الشباب والرياضة البرلمانية ستبحث ايضا مدى دستورية مراسلتها الجهات الدولية في هذا الصدد او الاتفاق مع الوزير الحمود على القيام بهذا الدور.

واضاف ان هناك توجها للسير على طريق نظام (الحوكمة المالية) الذي تم في بريطانيا ووافق عليه الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) على ان يطبق هذا النظام الرقابي المالي في الكويت.

وافاد الفضل ان اعضاء اللجنة الخمسة على "توافق تام" حول ذلك التوجه مبينا ان اللجنة ستدعو مختلف الاطراف "وستمتلئ" الصفوف الأمامية لمسرح مجلس الامة بالشخصيات الرياضية للاستماع الى ارائهم.

وشدد على ان خصخصة الاندية الرياضية تتوافق تماما مع الدستور وان من شانها ابعاد الحكومة عن اي تدخلات في شؤون الاندية.

يذكر ان لجنة شؤون الشباب والرياضة البرلمانية اختارت خلال اجتماعها اليوم النائب سعدون حماد رئيسا والنائب احمد الفضل مقررا فيما تضم عضويتها النواب عبدالوهاب البابطين والحميدي السبيعي والدكتور خليل عبدالله

■ هناك توجه للسير على طريق نظام «الحوكمة المالية» الذي تم في بريطانيا

جانب من الاجتماع

الغانم استقبل وزير العدل

الغانم يتسلم نسخة من الدراسة من وزير العدل

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس الاول وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور فالح العزب الذي أهدى الرئيس الغانم نسخة من الدراسة التحليلية عن انتخابات مجلس الامة لفصل التشريعي الـ 15 والتي اعدتها وزارة الدولة لشؤون مجلس الامة.

يرى ان تجربة صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة المليارى لم تحقق أهدافه

النصف : الشباب بحاجة إلى دعم حكومي ونيابي يسهل لهم تنفيذ مشاريعهم

راكان النصف

■ قطعنا شوطاً لا بأس به في المجلس السابق لتفكيك البيروقراطية الحكومية

اكد رئيس لجنة تحسين بيئة الأعمال النائب راكان النصف ان «اللجنة ستعمل على فك التشابك ما بين الجهات الحكومية بما يتيح خلق بيئة اقتصادية واستثمارية تساهم في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة» مشددا على ان «هذا القطاع يجب ان يكون ذو اولوية في اللجنة والمجلس على حد سواء».

وقال النصف في تصريح صحفي ان «الشباب بحاجة إلى دعم حكومي ونيابي يسهل لهم تنفيذ مشاريعهم» لافتا إلى ان «تجربة صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة المليارى لم تحقق اهدافها لأسباب متعددة اهمها انشغال القياديين في الصندوق بالخلافات فيما بينهم بدلا من تسهيل الإجراءات اللازمة لتاسيس المشاريع الشبابية وتقديم الدعم لهم».

وبين النصف انه «تم قطع شوط لا بأس به في المجلس السابق لتفكيك البيروقراطية الحكومية التي تؤثر على تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا ان ذلك لا يعني عدم وجود عراقيل تواجه الشباب وإجراءات أخرى تقف حجر عثرة في طريقهم».

وتوجه النصف بالشكر لاعضاء اللجنة على ثقتهم وتزكيته لمنصب الرئيس كما توجه بالشكر للنائب يوسف الفضالة على مقترحه لتشكيل اللجنة مؤكدا ان «عدم وجوده كعضو في اللجنة لا يعني غيابه عن أعمالها بل إن الفضالة سيكون أحد الأعضاء الفاعلين فيها».

لعدم جدواه وتكلفته العالية وعدم تقديمه أي شي منذ بداية تأسيسه

نواب يتقدمون بقانون لإلغاء «جهاز حماية المنافسة»

صالح عاشور

تقدم النواب صالح عاشور وصفاء الهاشم باقتراح بقانون بإلغاء جهاز حماية المنافسة لعدم جدواه ولتكلفته العالية على ميزانية الدولة ولعدم تقديمه اي شي منذ بداية تاسيسه وجاء في الاقتراح ما يلي:

«في شهر ابريل 2007 نشر بالجريدة الرسمية قانون رقم 10 لسنة 2007 بشان حماية المنافسة ، هذا القانون الذي يهدف لإنشاء جهاز حماية المنافسة ومهامه تكون وفق ما جاء في مواده إلى إقرار السياسات والإجراءات اللازمة لحماية المنافسة وتدعيمها وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن الأسواق والمنتجات البديلة والنشاط الاقتصادي وتحديثها وتطويرها بصورة دائمة وغيرها من المهام.

ولما كان القانون قد مضى عليه ما يقارب 10 سنوات دون أن يتم العمل به ودون تحقيق اي مهمة من المهام الموكلة له ودون وجود أي فائدة له كان ولا بد من إلغاء هذا القانون والاكتفاء بالدور الذي تقوم به وزارة التجارة والصناعة بهذا المجال نظرا للتكلفة المالية على ميزانية الدولة ناهيك عن الرواتب الشهرية العالية التي يتقاضاها العاملون في مجلس الإدارة غير المكافآت السنوية وكذلك القيمة الايجارية المرتفعة للمكان الذي يشغله الجهاز وبإلغاء هذا القانون نكون قد وفرنا على ميزانية الدولة الكثير من الأموال.

المشروع يستغرق 24 شهرا وتبلغ كلفته 997ر13 مليون دينار

«الأشغال» : 11 في المئة نسبة الإنجاز في مشروع تطوير «الخليج العربي»

قال الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق في وزارة الأشغال العامة الكويتية المهندس احمد الحصان اليوم الخميس إن نسبة الإنجاز في مشروع تطوير شارع (الخليج العربي) عند دوار (البدع) تجاوزت ال11 في المئة.

واضاف الحصان في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان العمل في المشروع يتم وفقا للمواعيد التعاقدية مبينا انه تم حل عوائق خاصة بقواعد طريق (التعاون) مع وزارة الكهرباء والماء بتوفير (كيبلات) الضغط العالي مؤقتا لفتح الاعمال.

واوضح انه تم ايضا الانتهاء من خط مياه المعالجة المؤقت لفتح الاعمال في بقية قواعد شارع (التعاون) لافتا الى ان (الأشغال) تجري اجتماعات ميدانية مع الوزارات الأخرى لحل بعض المشاكل في مواقع العمل اولا باول.

وذكر ان المشروع الذي تستغرق مدة تنفيذه 24 شهرا تبلغ كلفته 997ر13 مليون دينار ومن اهدافه تخفيف الاختناق المروري على دوار (البدع).

وافاد الحصان بان المشروع يهدف ايضا الى تحسين مستوى الخدمة عبر إقامة جسر طوله حوالي 670 مترا يربط شارعي (التعاون) و(البلاجات) أعلى الدوار القائم حيث يتكون من حارتين في كل اتجاه اضافة الى حارات الأمان على الجانبين.

ولفت إلى ان المشروع يتضمن إنشاء عبارة خدمات بطول 562 مترا مقابل (النادي الدبلوماسي) و(ديوانية الصيادين) لتمديد (كيبلات) الكهرباء والهاتف.